وفي 30 آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2515 (2020). وبموجب القرار، مدد المجلس ولاية فريق الخبراء المعين عملا بالقرار 1874 (2009) دعما للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، لمدة 12 شهرا، حتى 30 نيسان/أبريل 2021[856]. وطلب المجلس من الفريق تقديم تقارير دورية وأعرب عن عزمه على استعراض ولاية الفريق واتخاذ الإجراء المناسب بشأن تمديد آخر في موعد أقصاه 26 آذار/مارس 2021، فضلا عن مواصلة متابعة عمل الفريق[857].

للتداول بالفيديو. ولمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(855) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 34. انظر أيضا S/2020/344 و S/2020/1045 و S/2021/203.

(856) القرار 2515 (2020)، الفقرة 1. لمزيد من المعلومات عن ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) وفريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

(857) القرار 2515 (2020)، الفقرات 1 و 2 و 4.

جلسات التداول بالفيديو: عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
30 آذار/مارس 2020	S/2020/270		القرار 2515 (2020) 15-0-0 (المتّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/246

33 - بناء السلام والحفاظ على السلام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلسة واحدة في إطار البند المعنون "بناء السلام والحفاظ على السلام"، اتخذت شكل مناقشة مفتوحة[858]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسة، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين. وعقد أعضاء المجلس أيضا ثلاثة جلسات مفتوحة للتداول بالفيديو فيما يتعلق بهذا البند، واتّخذ المجلس قرارا واحدا[859]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس أيضا في عام 2020 حوارا تفاعليا غير رسمي في 22 تموز/يوليه فيما يتعلق بهذا البند[860].

وفي عام 2020، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطات من عدد من المتكلمين، بمن فيهم الأمين العام، ونائب الأمين العام، والأمين العام السابق، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس لجنة بناء السلام، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية، مثل وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ومتكلمين من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

وفي 13 شباط/فبراير، وبمبادرة من بلجيكا، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر[861]، عقد المجلس مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى[862] في إطار البند الفرعي المعنون "العدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع". وذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بيانها أن السلام الدائم يرتبط بالعدالة والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وقد أقنعتها تجربتها في شيلي بأن عمليات العدالة الانتقالية التي تكون محددة السياق ويُتولّى زمامها وطنيا وتركز على الضحايا يمكن أن تربط المجتمعات وتمكنها وتحولها، مما يسهم في تحقيق سلام دائم وعادل. وشددت على مبادرات البحث عن الحقيقة لأنها تمكن الضحايا من سرد تجاربهم وتفتح مجالات جديدة يمكن للضحايا والجناة فيها إعادة إقامة صلة، مضيفة أن هذه العمليات غالبا ما تكون تمكينًا قويًا للضحايا. وأشارت المفوضة السامية كذلك إلى أن المساءلة الجنائية أمر حيوي ولكن ينبغي أن

(858) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(859) القرار 2558 (2020). لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(860) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 28. انظر أيضا S/2021/9.

(861) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 4 شباط/فبراير 2020 (S/2020/98).

(862) انظر S/PV.8723.

تقترن بمجموعة واسعة من التدابير التكميلية لدعم الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. وعقب الإحاطة التي قدمتها المفوضة السامية، ذكر رئيس لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار في كولومبيا أن العدالة الانتقالية هي أشمل أدوات بناء السلام وأكثرها دينامية وتبشيرا بالنجاح للضحايا في جميع أنحاء العالم وللشعوب التي عانت من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء حالات النزاع المسلح الداخلي. وركز على خمس نقاط رئيسية هي: الضحايا والحقيقة في العدالة الانتقالية وعدم تكرار ما حدث والانتقال الشامل ودور مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، يجب على المجلس والمجتمع الدولي أن يضطلعا بدور حيوي في ضمان العدالة الانتقالية. والسلام هو مسؤولية مواطني الدولة، ولكن الحالات التي تتطلب تحقيق العدالة الانتقالية تتعلق بتجارب تتعارض تماما مع طبيعة الإنسان. ولذلك، فإن تحقيق السلام هو أيضا مسؤولية المجتمع الدولي، حيث إننا نواجه نزاعات دينامية مترابطة خارجيا ولا يمكن لأي بلد أن يديرها بمفرده. وصرحت المديرةُ التنفيذية لمؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا وأمينةُ مركز ديزموند توتو للسلام ورئيسةُ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان أنه من المهم ضمان النظر إلى السلام والعدالة على أنهما ضرورات يعزز كل منهما الآخر وعدم الاستعاضة عنهما بفكرة خاطئة مفادها أن السلام يجب أن يأتي أولا، قبل المساءلة. ودعت المجلس إلى التصدي للإفلات من العقاب باستخدام منظور وقائي لضمان عدم تكرار الانتهاكات، ومعالجة الأسباب غير المباشرة للنزاع التي أدّت إلى تفاقم النزاع، أي العنف الهيكلي والتمييز والاستغلال الاقتصادي وعلاقات القوة غير المتكافئة والعدالة المناخية.

وخلال المناقشة، عرض العديد من أعضاء المجلس تجارب عمليات المصالحة الوطنية في بلدانهم[863]. ودعا العديد من أعضاء المجلس إلى إقامة عدالة انتقالية شاملة وسلطوا الضوء على أهمية دور المرأة في عمليات المصالحة[864]. وخلال المناقشة، شدد بعض المتكلمين على أهمية المساءلة في عمليات المصالحة وشددوا على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب[865]. وحاجج البعض بأن المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تساعد في تحقيق العدالة أو دعم ضحايا الانتهاكات الجسيمة[866]. ورفض العديد من أعضاء المجلس فكرة استراتيجيات أو نهج عامة تناسب الجميع، وحاججوا بأن عمليات العدالة الانتقالية ينبغي أن تراعي السياقات الوطنية والمحلية[867]. وذكر أعضاء المجلس أنه ينبغي للمجلس أن يؤدي دورا أكبر في تعزيز ودعم عمليات العدالة الانتقالية[868].

وفي 12 آب/أغسطس، وبمبادرة من إندونيسيا، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر[869]، عقد أعضاء المجلس جلسة مفتوحة للتداول بالفيديو[870] فيما يتعلق بهذا البند، في إطار البند الفرعي المعنون "الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام". واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدّمها الأمين العام، والأمين العام السابق بان كي – مون، ومديرة مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك.

وذكر الأمين العام أن جائحة كوفيد-19 تهدد مكاسب التنمية وبناء السلام التي تحققت بشق الأنفس وتخاطر بتفاقم النزاعات أو إثارة نزاعات جديدة. وحدد ثلاثة مخاطر رئيسية، وهي تردّي الثقة العامة، وزعزعة استقرار النظام الاقتصادي العالمي، وإضعاف النسيج الاجتماعي. ومع ذلك، حاجج بأن الجائحة أوجدت أيضا فرصا للسلام، مشيرا إلى أن النداء من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي قد أثار ردودا إيجابية من الحكومات والجهات غير الحكومية وأن اعتماد القرار 2532 (2020) كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ودعا المجلس إلى استخدام نفوذه للاستثمار في الوقاية. وفي هذا الصدد، يجب أن تراعي الاستجابات للجائحة ظروف النزاع وأن تشمل الجميع. وإضافة إلى ذلك، يستلزم الحفاظ على السلام اتباع نهج متكامل ومتماسك من خلال التعاون القوي بين الجهات الفاعلة في المجالات

(863) النيجر، وإستونيا، وجنوب أفريقيا، وتونس، وألمانيا.

(864) بلجيكا، وإستونيا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإندونيسيا، وفرنسا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والجمهورية الدومينيكية، وفييت نام.

(865) بلجيكا، والنيجر، وإستونيا، وتونس، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وألمانيا.

(866) بلجيكا، وإستونيا، وتونس، وألمانيا، وفرنسا.

(867) بلجيكا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإندونيسيا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، والصين، وفييت نام، والاتحاد الروسي.

(868) بلجيكا، وإستونيا، وجنوب أفريقيا، وإندونيسيا، وتونس، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية. لمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء السادس، القسم الرابع.

(869) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه 2020 (S/2020/765).

(870) انظر S/2020/799. ومثل إستونيا وإندونيسيا وزيرا خارجية كل منهما؛ ومثل ألمانيا وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية؛ ومثل تيمور – ليشتي وزير العلاقات الدولية والتعاون؛ ومثل فييت نام نائب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها.

الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام. ويمكن للمجلس ولجنة بناء السلام أن يساعدا في حشد استجابة تعاونية لأثر الجائحة على بناء السلام، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من الأزمات الصحية السابقة، مثل تفشي مرض فيروس إيبولا. وأضاف الأمين العام أن النهج المتبع إزاء احتياجات بناء السلام في سياق الجائحة يجب أن يكون مرنا ومصمما خصيصا لهذا الغرض، مستشهدا بأمثلة من صندوق بناء السلام. ورحب الأمين العام السابق في بيانه باعتماد القرار 2532 (2020) الذي يدعو إلى وقف إطلاق نار إنساني، لكنه أعرب عن أسفه لإهدار أشهر ثمينة في الجدل بشأن تفاصيل النص. وقال إن ذلك قد أضعف الرسالة التي يتعين على المجلس توجيهها إلى جميع الأطراف المتحاربة، وهي أن الوقت قد حان لمواجهة عدو مشترك. وأشار إلى أن أثر الجائحة على البيئات المتأثرة بالنزاع كان أسوأ بكثير مما كان يعتقد في البداية، سواء من حيث التداعيات الصحية والإنسانية المباشرة، أم من حيث التماسك الاجتماعي ومجالي الحوكمة وسيادة القانون. وشدد على انحلال عُرى التضامن العالمي، في وقت تعرضت فيه تعددية الأطراف للخطر. وأشار إلى أن الآثار الاقتصادية للجائحة ستكون طويلة الأمد وشديدة، وذكر تحذيرات برنامج الأغذية العالمي من المجاعات وفقدان فرص التعليم. وبالإشارة إلى القرارات المشتركة بشأن بناء السلام التي اعتمدها المجلس والجمعية العامة (قرار المجلس 2282 (2016) وقرار الجمعية 262/70) وأهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، أكد الأمين العام السابق أنها أتاحت فرصة للأمم المتحدة للتركيز على منع نشوب النزاعات بحيث تجري معالجة الأسباب النُظمية للنزاعات على نحو كلّي لا أعراضها فحسب؛ ويمكن أيضا تطبيق الدروس المستفادة على الاستجابة لكوفيد-19. وقال إن تجربة الأزمة يجب أن تحفز المجتمع الدولي أيضا على تغيير أولوياته وعلى فهم التهديدات والقيم المهمة حقا، ومعالجة أوجه عدم المساواة في المجتمعات والثغرات في الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أظهرت الجائحة الفائدة الحقيقية لاستدامة السلام وأثبتت فوائد تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وكانت بمثابة فرصة لتشجيع مزيد من المناقشات والأنشطة بشأن التهديدات الناشئة. وأظهرت الجائحة أيضا أن الأمم المتحدة يجب أن تعمل بفعالية أكبر مع مختلف الشركاء، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام في وضع جيد يمكنها من المساعدة في تحقيق التآزر في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين عن طريق الاستفادة الكاملة من قدرتها المميزة على عقد الاجتماعات. وذكرت مديرة مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك أن الجائحة كشفت عن هشاشة في جميع البلدان، وفي النظم الصحية والنسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وحددت خمسة دوافع رئيسية للنزاعات، هي الصدمة الاقتصادية وتزايد عدم المساواة، والمشاكل العملية في إعداد عمليات السلام وإجراء الانتخابات، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وانخفاض التحويلات والقضايا المتعلقة بالتجارة والهجرة، وعدم المساواة في الحصول على سلع الصحة العامة. ومع ذلك، قالت إن هناك فرصا إيجابية لبناء السلام، مثل الطلب غير المسبوق على مزيد من العمل الجماعي الدولي، والدعوة إلى وقف إطلاق النار التي أصدرها الأمين العام ودعمها القرار 2532 (2020)، وإتاحة استخدام منظور السلام المستدام منذ وقت مبكر في الاستجابة للجائحة والاستثمار في الصحة الشاملة والمساواة في الحصول على اللقاحات. وأضافت أن هذه المشاكل يمكن أن تصبح تهديدات دولية للسلم والأمن إذا لم يتصدّ لها المجلس، محاججة بأنها تشكل مثالا على صدمة صحية عامة واقتصادية شديدة تستحق أن توصف بأنها خطر يحدق ببناء السلام.

وحذر أعضاء المجلس من أن الجائحة تهدد بعكس أو تأخير مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس في المناطق المتأثرة بالنزاعات[871]. وشدد بعض المتكلمين على أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف في مكافحة الجائحة[872]. ورحب أعضاء المجلس بنداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي وتيسير الأنشطة الإنسانية خلال فترة الأزمة وأعادوا تأكيده[873]. وعلاوة على ذلك، دعا بعض المشاركين إلى رفع الجزاءات، بحجة أنها يمكن أن تقوض قدرة البلدان على التصدي للجائحة[874]. وشدد بعض المتكلمين على إشراك كل من النساء والشباب في الاستجابة للجائحة وفي عمليات بناء السلام بشكل عام[875]. وسلط العديد من أعضاء المجلس الضوء على أهمية دور

(871) إندونيسيا، وفييت نام، وجنوب أفريقيا، وألمانيا، وبلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والمملكة المتحدة. ولمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء السابع، القسم الأول.

(872) فييت نام، وجنوب أفريقيا، وألمانيا، وبلجيكا، والصين، وفرنسا، وتونس.

(873) فييت نام، وجنوب أفريقيا، والصين، والنيجر.

(874) فييت نام، وجنوب أفريقيا، والصين، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

(875) إستونيا، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والنيجر، وتونس.

لجنة بناء السلام أثناء الجائحة[876]، ودعا بعضهم إلى اضطلاع اللجنة بدور استشاري أكبر إزاء المجلس[877].

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، وبمبادرة من سانت فنسنت وجزر غرينادين، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر[878]، عقد أعضاء المجلس جلسة مفتوحة للتداول بالفيديو بشأن البند المتعلق بموضوع "الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن"[879]. وخلال الجلسة[880]، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدمها كل من نائبة الأمين العام، والرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ونائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي[881].

وذكرت نائبة الأمين العام أن جائحة كوفيد-19 استمرت في زيادة حدّة مخاطر ودوافع نشوب النزاعات، وعكست مكاسب التنمية وبناء السلام، وفاقمت النزاعات وقوّضت الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكرت أن حالة الطوارئ المناخية هي أحد الدوافع الرئيسية لعدم المساواة وانعدام الأمن والنزاع. وأشارت إلى أن دوافع النزاع ليست جامدة، وشددت على أن بناء السلام واستدامته يتطلبان معالجة الأسباب الجذرية أثناء تطورها وتفاعلها مع بعضها البعض. وقد أبرزت الجائحة ضرورة الاستثمار في الحوكمة والمؤسسات المنصفة والشاملة للجميع، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية، من أجل التصدي للأزمات والصدمات بجميع أنواعها. ولفت الرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية الانتباه إلى الوضع الحرج في غرب أفريقيا بشكل عام وفي منطقة الساحل بشكل خاص.

(876) إستونيا، وجنوب أفريقيا، وألمانيا، وبلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة.

(877) إستونيا وألمانيا والجمهورية الدومينيكية.

(878) وكان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/1064).

(879) وزع لاحقا موجز تحليلي لجلسة تداول بالفيديو مرفق برسالة مؤرخة 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين (S/2020/1328).

(880) انظر S/2020/1090. مثّل سانت فنسنت وجزر غرينادين رئيس وزرائها. ومثل بلجيكا وزير التعاون الإنمائي؛ ومثل إستونيا نائب وزير خارجيتها؛ ومثل ألمانيا وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية؛ ومثل الاتحاد الروسي نائب وزير خارجيته؛ ومثل جنوب أفريقيا نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي؛ ومثل تونس وزير خارجيتها؛ ومثل المملكة المتحدة وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا؛ ومثل فييت نام نائب وزير خارجيتها.

(881) انظر S/2020/1090.

ونظرا للنمو السكاني الطبيعي المرتفع، ستظل قدرة تلك الدول وحكوماتها على توفير الخدمات العامة وإدارة أراضيها غير كافية على نحو صارخ. وشدد على الأزمة الأمنية في جميع أنحاء المنطقة، التي أثرت على السكان المدنيين مما تسبب في انعدام الأمن الغذائي وتشريد السكان. وعلاوة على ذلك، تفاقمت العقبات الهيكلية التي تعوق التنمية والحالة الأمنية الصعبة بسبب عوامل الخطر الجديدة التي تزيد من استفحال الحالة الهشة أصلا، مثل الاحترار في منطقة الساحل وزيادة تواتر الظواهر الجوية القصوى. واقترح عدة تدابير للتخفيف من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والفقر المالي في الدول، واختتم كلمته بالتأكيد على أهمية البيانات وتحليلها وتوافق الآراء المبني حولها كأدوات لصياغة سياسات وأساليب تدخل شاملة ومتماسكة ومستدامة. وسلط نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية الضوء على حركة العدالة التعويضية ضد تركات الرق والاستعمار العنيف والعنصرية المؤسسية. ودعا الأمم المتحدة إلى إعادة عقد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي أُنشئت في ستينات القرن الماضي لتسوية مسألة التعويضات، مشيرا إلى أنها جزء ضروري من العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي الذي اعتمدته الأمم المتحدة للتخفيف من المعاناة المستمرة للمنحدرين من أصل أفريقي الذين كانوا ضحايا مستهدفين للاستعمار العنيف. ودعا المجلس إلى إقرار التعويضات لحركة الرق و "مساعدة العالم على المضي قدما وتجاوز حقبة هذه الجرائم في التاريخ". وأشار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المادتين 55 و 65 من الميثاق، وقال إن واضعي الميثاق قد تصوروا بوضوح أن الأمم المتحدة ستحافظ بشكل جماعي على السلام وتنفذه وتهيئ الظروف المؤاتية للسلام والاستقرار. وقال إن الدول الأعضاء عجزت عن أن ترقى إلى مستوى المثل العليا للأمن الجماعي والتعاوني، وأشار في هذا الصدد إلى ملاحظة الأمين العام في وقت سابق من هذا العام بأن "عدم المساواة هو السمة المميزة لعصرنا". وشدد على أن جذور العديد من النزاعات والمنازعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، إن لم يكن معظمها، يمكن أن تعزى إلى هذا النظام العالمي غير المتكافئ، ودعا المجتمع الدولي إلى تنفيذ عدة أشكال من تعليق الديون وإعادة هيكلتها، فضلا عن إجراء إصلاحات لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية[882].

(882) لمزيد من المعلومات عن العلاقات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انظر الجزء الرابع، القسم الثاني.

وفي الجلسة[883]، شدد عدد من أعضاء المجلس على أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن مواطن الضعف وفاقمت الأسباب الجذرية للنزاعات[884]. وسلط أعضاء المجلس الضوء أيضا على تغير المناخ بوصفه محركا رئيسيا للنزاعات[885]. غير أن ممثل الاتحاد الروسي ذكر أن تغير المناخ لا ينبغي اعتباره عاملا عالميا كامنا وراء النزاع وانعدام الأمن العالمي. ودعا أعضاء المجلس إلى اتباع نهج يشمل المنظومة بأسرها إزاء بناء السلام مع تعزيز التنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها[886]. وشدد بعض أعضاء المجلس على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية[887]. وشدد عدة أعضاء في المجلس على أن السلام والتنمية متلازمان ومترابطان[888]. وأقر عدة مشاركين بعمل لجنة بناء السلام ودعوا إلى تعزيز دورها الاستشاري[889].

وفي عام 2020، اتخذ المجلس بالإجماع قرارا واحدا فيما يتعلق بهذا البند. وعملا بتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام[890]، اختتمت الجمعية العامة والمجلس الاستعراض الشامل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2020 باتخاذ قرارين متطابقين، وهما قرار الجمعية العامة 201/75 وقرار المجلس 2558 (2020)، وكلاهما مؤرخان 21 كانون الأول/ديسمبر[891]. وبموجب القرار 2558 (2020)، أكد المجلس من جديد أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وعلاوة على ذلك، أعرب المجلس عن بالغ القلق من الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات[892]. ورحب المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام، من جانب الدول الأعضاء، فضلا عن الدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، ودعاها إلى مواصلة تعزيز دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات دعماً للأولويات والجهود التي تتولى العناصر الوطنية زمامها في البلدان والمناطق المشمولة بنظرها. ولاحظ المجلس أن تمويل بناء السلام لا يزال يشكل تحديا حاسما، ولذلك أحاط علما بقرار الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى خلال دورتها السادسة والسبعين من أجل النهوض بالخيارات المتاحة لضمان التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لبناء السلام وبحث هذه الخيارات والنظر فيها. وفي القرار نفسه، دعا المجلس إلى إجراء استعراض شامل آخر لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام 2025، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية والمجلس تقريرا مؤقتا في عام 2022 وتقريرا مفصلا ثانيا في عام 2024 قبل موعد الاستعراض، فضلا عن مواصلة تقديم تقرير كل سنتين، عقب ذلك الاستعراض، عن مواصلة تنفيذ القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام[893].

(883) انظر S/2020/1090.

(884) سانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، وألمانيا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وإندونيسيا، والنيجر.

(885) بلجيكا، وإستونيا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وإندونيسيا، والنيجر.

(886) سانت فنسنت وجزر غرينادين، وبلجيكا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وإندونيسيا.

(887) جنوب أفريقيا، وفييت نام، والصين، وإندونيسيا، والنيجر.

(888) بلجيكا، وإستونيا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والصين، والنيجر، وإندونيسيا، وفرنسا.

(889) الإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، والبرازيل، والبرتغال، وبولندا، وبيرو، وجورجيا، والدانمرك (باسم بلدان الشمال الأوروبي)، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، ومالطة، وناميبيا، ونيجيريا، واليابان. ولمزيد من المعلومات عن لجنة بناء السلام، انظر الجزء التاسع، القسم السابع.

(890) انظر S/2020/773. بالإضافة إلى تقرير الأمين العام، قدمت لجنة بناء السلام، من بين جهات أخرى، مدخلات لأغراض استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020 من خلال الرسالة المؤرخة 2 تموز/يوليه 2020 الموجهة من رئيس اللجنة (S/2020/645) وقدّم فريق الشخصيات البارزة المستقلة مدخلاته من خلال رسائل أحالها الأمين العام في رسالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 (انظر S/2020/678). وطُلب من فريق الشخصيات البارزة المستقلة تقديم أفكاره بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بهيكل بناء السلام من خلال رسالتين متطابقتين مؤرختين 31 كانون الثاني/يناير 2020 و 3 شباط/فبراير 2020 موجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس (S/2020/91).

(891) لمزيد من المعلومات عن العلاقات بين المجلس والجمعية العامة، انظر الجزء الرابع، القسم الأول.

(892) القرار 2558 (2020)، الفقرتان الثالثة والسابعة من الديباجة.

(893) المرجع نفسه، الفقرات 1 و 2 و 4 و 5.

الجدول 1

الجلسات: بناء السلام والحفاظ على السلام

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8723 13 شباط/فبراير 2020	العدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع رسالة مؤرخة 4 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2020/98)		42 دولة عضوا[أ]	مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، رئيس لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار لكولومبيا، والمدير التنفيذي لمؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، والمراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين[ج]	

(أ) أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وبيرو، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجورجيا، ورواندا، ورومانيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، والعراق، وغامبيا، وغواتيمالا، وفيجي، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، ومصر، والمغرب، والنرويج، ونيبال، والهند، وهولندا، واليابان.

(ب) مثّل بلجيكا (رئيسة مجلس الأمن) وزير الخارجية والدفاع؛ ومثل إستونيا نائب وزير خارجيتها؛ مثّل النيجر وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج.

(ج) مثل غواتيمالا وزير خارجيتها؛ ومثّلت إسبانيا وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون. وتكلّمت ممثلة النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة. وتكلمت ممثلة أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز. وتكلّم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية. وشاركت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: بناء السلام والحفاظ على السلام

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
12 آب/أغسطس 2020	S/2020/799	رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1090	رسالة مؤرخة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
21 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1273	رسالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2558 (2020) 15-0-0 S/2020/1269

34 – الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

خلال الفترة قيد الاستعراض، لم يعقد المجلس أي جلسة بشأن البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين". ومع ذلك، عقد أعضاء المجلس ثلاثة جلسات تداول بالفيديو في عام 2020 فيما يتعلق بهذا البند[894]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس القرار 2544 (2020) فيما يتعلق بهذا البند.

(894) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.